في الضفة؛ (ج) جهاز الحكم العسكري في قطاع غزة وسيناء. ولم تجر أية محاولة لتوحيد تلك المناطق في نظام اداري موحّد[٣].

وفي جميع المناطق السابقة عادت جميع المسؤوليات والسلطات المتعلّقة بالمجالات كافة الى قائد جيش الدفاع الاسرائيلي في كل منطقة، والذي كان يخضع، مباشرة، لوزارة الدفاع الاسرائيلية التي يوجد فيها قسم للحكم العسكري برئاسة احد الضباط العسكريين الذي يقوم بمهام التوجيه والتنسيق والفحص، يساعده في ذلك لجنة المدراء العامين ولجنة تنسيق الاعمال الأمنية والسياسية. امّا النشاطات المدنية، فكانت من اختصاص الوزارات الاسرائيلية، كل وزارة على حدة، وفي حدود صلاحياتها ومسؤولياتها، بواسطة ضباط الادارة المدنية في القسم المدني لجهاز الحكم العسكري، الذي اتخذ من مستوطنة بيت ايل مركزاً له.

وقد كانت المسؤولية عن حكم، وادارة، المناطق المحتلة موضع تنافس بين رئاسة الحكومة الاسرائيلية ووزارة الدفاع والوزارات الاخرى، خاصة خلال الفترة الاولى للاحتلال، اذ سعت رئاسة الحكومة الى الحدّ من صلاحيات وزير الدفاع الاسرائيلي آنذاك، موشي دايان، في المناطق المحتلة، وتوزيع تلك الصلاحيات على لجان تتألف من رئيس الحكومة وعدد من الوزراء، ولجان أخرى تضمّ المدراء العامّين للوزارات الاسرائيلية وبعض العسكريين. وقد توزّعت ادارة المناطق المحتلة بين مستويين، هما:

مستوى الشؤون السياسية والاقتصادية والادارية بعيدة المدى

وقد تولّى ذلك مجلس الوزراء الاسرائيلي خلال الفترة الاولى للاحتلال. ثمّ أُسندت مهامّه الى لجان وزارية، اثر الخلاف الحادّ بين رئيس الحكومة ووزير الدفاع الذي استطاع ان يهيمن، بشكل مطلق، على المناطق المحتلة، ويهمّش، بالتالي، سلطة مجلس الوزراء في التنسيق والمعالجة اليومية لشؤون المناطق المحتلة.

فقد شكّلت في الفترة ما بين ١١ ـ ١٩٦٧/٦/١٨ لجنة وزارية برئاسة وزير المالية وعضوية أربعة وزراء، من بينهم وزير الدفاع، للقيام بالتنسيق فيما بين احتياجات الاقتصاد الاسرائيلي والنشاطات الاقتصادية في المناطق المحتلة. ثمّ تقرّر نقل ذلك الاختصاص الى اللجان الوزارية العادية بمشاركة وزير الدفاع في اجتماعاتها كافة، وأُنشئت لجنة وزارية للتنسيق بين اللجان الوزارية العادية في ما يخصّ شؤون المناطق المحتلة. واستمر ذلك النظام الى ١٩٦٧/٩/٨؛ اذ تقرّر احداث لجنة وزارية خاصة بشؤون المناطق المحتلة، برئاسة رئيس الحكومة الاسرائيلية، وعهد اليها بالمعالجة اليومية لشؤون المناطق المحتلة، ولا تزال تلك اللجنة تزاول هذا الاختصاص الى يومنا هذا[٤].

كما أُنشئت لجنتان عاديتان لممارسة المهامّ الادارية، هما:

لجنة المدراء العامّين: وقد أُنشئت في ١٩٦٧/٦/١٥، برئاسة وزير المالية، ولكن تدير شؤونها شخصية عسكرية تابعة لوزارة الدفاع، وتضمّ، في عضويتها، المدراء العامّين لوزارات الزراعة والصناعة والتجارة والداخلية وممثل عن بنك اسرائيل. وتختص اللجنة بمعالجة شؤون المناطق المحتلة، الاقتصادية والمدنية، والتي تركّزت، في الواقع، بين يدي المدير العسكري التابع لوزارة الدفاع الاسرائيلية.